

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٨٠٢٨

الثلاثاء، ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو العطا	مصر
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنتسيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيدة شولجين - نيوني
	الصين	السيد شن بو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيزن
	اليابان	السيد ييشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1726446 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس: بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ينتشا.

السيد ينتشا (تكلم بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وعلى النحو الذي أوردته بالتفصيل في الشهر الماضي المنسق الخاص لعملية السلام بالشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف (انظر S/PV. 8011)، سلّطت الأزمة الأخيرة في القدس الضوء مجدداً على الطابع غير المستدام للحالة الراهنة والحاجة إلى أفق سياسي وإعادة الإعراب عن التزام واضح من المجتمع الدولي ومن الطرفين بإنهاء الاحتلال وتحقيق حل الدولتين الذي يلي التطلعات الوطنية المشروعة والاحتياجات الأمنية للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء.

وفي أعقاب الهجوم المميت في ١٤ تموز/يوليه، والذي قُتل فيه اثنان من أفراد الشرطة على يد ثلاثة مهاجمين في المدينة القديمة، فقد طعن ثلاثة إسرائيليون حتى الموت في هجوم إرهابي وقُتل ستة فلسطينيين أثناء احتجاجات سلمية أساساً، نتيجة للذخيرة الحية، مما يثير شواغل بشأن استخدام القوة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية. وأضُم صوتي إلى صوت الأمين العام

في الثناء على دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية، تماشياً مع الدور الخاص والتاريخي لهذه الأخيرة، وذلك لإنهاء تلك الأزمة. كما أحيط علماً بشكل إيجابي بالدعوات إلى وقف التصعيد التي وجهها الزعماء الدينيون البارزون من الجانبين، ونشجع على مواصلة المناقشة فيما بين جميع الأطراف المعنية لكفالة سلامة وأمن جميع المصلدين والزوار مع المحافظة على الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة. وفي هذا السياق، يكتسي استمرار التنسيق الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بالغ الأهمية، واستئناف الاتصال الرسمي بين الطرفين هو أمر حيوي. وفي حوادث أخرى في الأسابيع الأخيرة، قُتل فلسطينيان وأصيب أكثر من ١٥٠ على يد قوات الأمن الإسرائيلية. وأصيب أربعة إسرائيليون بجروح على يد فلسطينيين، بمن فيهم مدني واحد. وفي ٢٨ تموز/يوليه، أردى رجل فلسطيني قتيلاً برصاص قوات الأمن الإسرائيلية بزعم محاولته طعن جندي عند مفرق غوش إيتزيون في الضفة الغربية. وفي ٢ آب/أغسطس، أصيب أحد المدنيين الإسرائيليين بجروح خطيرة أثناء طعن فلسطيني له في بلدة يافنه الإسرائيلية. وفي ٨ آب/أغسطس، أطلق المقاتلون في غزة قذيفة صاروخية سقطت في منطقة مفتوحة جنوب إسرائيل. وفي اليوم التالي، ردت القوات الجوية الإسرائيلية بنيران القذائف على منشأتين لحماس في غزة، ما أدى إلى إصابة ثلاثة أشخاص. وفي ١٧ آب/أغسطس، قتل تفجير انتحاري مزعوم شخصاً وأصيب خمسة آخرون في جنوب قطاع غزة.

وخلال الشهر الماضي، حدثت تطورات زادت من تقويض الثقة بين الطرفين. وفي ٢٦ تموز/يوليه، وافق الكنيست الإسرائيلي على القراءة الأولى لتعديل للقانون الأساسي: القدس عاصمة إسرائيل. وإذا تمت الموافقة على هذا التعديل، فمن شأن هذا القانون أن يزيد من ترسيخ السيطرة الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة ويحد من قدرة الطرفين على التوصل إلى حل تفاوضي يتماشى مع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن

فيه بحلول عام ٢٠٢٠. ولم تؤد التدابير العقابية التي فرضتها السلطة الفلسطينية على قطاع غزة منذ شهر نيسان/أبريل إلا إلى زيادة الأثر الإنساني المدمر للحصار الذي تفرضه إسرائيل على السكان. وأيا كانت الخلافات السياسية بين الفصائل الفلسطينية، لا ينبغي لأهل غزة أن يدفعوا الثمن.

ورغم جهود إعادة التعمير، خلال السنوات الثلاث الماضية، لا يزال حوالي ٢٩ ٠٠٠ شخص من المشردين، وهم يعيشون في ملاجئ مؤقتة في ظروف سيئة. نحن قاب قوسين أو أدنى من استكمال جهودنا الجماعية لإعادة إعمار غزة، لكن يتعين على الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالتمويل. وقد أتاح آليات إعادة إعمار غزة، التي أنشأتها إسرائيل والسلطة الفلسطينية بدعم من الأمم المتحدة في أعقاب النزاع، القيام بالكثير من أعمال إعادة التعمير. وأشجع إسرائيل والسلطة الفلسطينية على تكثيف مشاركتهما صوب تحسين الآلية لتحقيق كامل إمكاناتها. وقد حان الوقت أيضا للطرفين لمناقشة مستقبل هذه الأداة المؤقتة بهدف الرفع الكامل لجميع مظاهر الإغلاق.

وعلى الرغم من استيراد الوقود من مصر لتشغيل محطة توليد الكهرباء في غزة، يعاني معظم السكان من شدة حرارة فصل الصيف، نظرا لحصولهم على أربع إلى خمس ساعات من الكهرباء في اليوم فقط. إن الآثار المترتبة على أزمة الطاقة الحالية بعيدة المدى، حيث تؤثر على توافر المياه النظيفة والرعاية الصحية وخدمات الصرف الصحي. وتواصل الأمم المتحدة توفير شريان الحياة عن طريق تقديم الوقود في حالات الطوارئ لدعم عدد من المرافق الحيوية. وأناشد القادة الفلسطينيين معالجة الآثار المدمرة للانقسامات. وأشجعهم على التوصل إلى اتفاق من شأنه تمكين السلطات الفلسطينية الشرعية من تحمل مسؤولياتها في غزة، كخطوة نحو تشكيل حكومة فلسطينية موحدة ومنتخبة ديمقراطيا استنادا إلى مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، يجب أن تكفل حركة حماس الحفاظ على الهدوء من

والاتفاقات السابقة. إن القدس هي من مسائل الوضع النهائي التي يجب أن تُحل عن طريق المفاوضات بين الطرفين. وأي خطوة يمكن أن تؤثر على التركيبة السكانية في المدينة تثير قلقاً بالغاً ويمكن أن تشعل فتيل العنف.

وفي ٢٥ تموز/يوليه، احتلت ١٥ أسرة من المستوطنين الإسرائيليين بصورة غير قانونية ما يسمى بيت مكفيل/الحرم الإبراهيمي الشريف، في مدينة الخليل المقسمة، على الرغم من الإجراءات القانونية الإسرائيلية الجارية فيما يتعلق بملكية البيت. ونحث السلطات الإسرائيلية على تسوية الحالة بسرعة من أجل تجنب المزيد من التوترات في تلك البلدة المشحونة جدا بالفعل.

وأفيد عن إقامة المستوطنين منازل متنقلة بالقرب من مستوطنة هالاميش ردا على الهجوم المميت الذي نُفذ الشهر الماضي هناك، وكذلك في حي شغوت راحيل الواقع في مستوطنة شيلو. وقد ألقى رئيس الوزراء الإسرائيلي في ٣ آب/أغسطس، خطابا عند بدء تشييد ١ ٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة بيطار إليت. وفي هذا الخطاب، أشاد بإنجازات حكومته في تشجيع بناء المستوطنات. إن هذه الأعمال لا تؤدي سوى إلى تعزيز التصورات بأن أولئك الذين يعملون على عرقلة الحل القائم على وجود دولتين، هم أصحاب اليد العليا. ويتعين علي أن أكرر أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام.

في غضون أيام قليلة، سنحتفل بالذكرى السنوية الثالثة لوقف إطلاق النار الذي أنهى الجولة الأخيرة من الأعمال العدائية بين حركة حماس وإسرائيل في قطاع غزة في عام ٢٠١٤، التي قتل خلالها ما يناهز ١٥٠٠ مدني. ومنذ ذلك الحين، زادت الأحوال الإنسانية العامة في غزة سوءا. وجرى توثيق ذلك بوضوح في تقرير أخير لفريق الأمم المتحدة القطري الذي تناول حالة سكان غزة منذ سيطرة حركة حماس على القطاع في عام ٢٠٠٧، مما زاد القلق من أن يصبح قطاع غزة غير قابل للحياة

مرة أخرى، فيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، أظهرت أزمة الشهر الماضي في مدينة القدس القديمة، التي تحتضن المواقع المقدسة لجميع الديانات التوحيدية الثلاث، أن التوترات يمكن أن تشتعل، مما يهدد بتغيير طبيعة النزاع وانتشاره عبر الحدود. ولذلك، من الضروري أن يظل الشركاء الدوليون والإقليميون منخرطون في مساعي إنهاء الاحتلال وحل جميع مسائل الوضع النهائي، ودعم وتنفيذ رؤية دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن على أساس جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي دعم كل من القادة الإسرائيليين والفلسطينيين لاتخاذ الخطوات اللازمة من أجل كفالة تحقيق السلام الدائم.

الرئيس: أشكر السيد ينتشا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بيموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، ميروسلاف ينتشا على إحاطته الإعلامية.

إن موقف أوروغواي فيما يتعلق بالنزاع بين إسرائيل وفلسطين، والأهم، بشأن كيفية التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يضع نهاية له، معروف جيداً، ولذلك سأتوخى الإيجاز الشديد. ومع ذلك، يجب علينا عدم إضاعة فرص كهذه الفرصة لتشجيع كلا الطرفين على السعي إلى تحقيق السلام. وسأقتصر في تعليقاتي اليوم على عدة تطورات أخيرة تؤثر على عملية السلام، ومسارات العمل الممكنة في المستقبل.

تشعر أوروغواي بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني مع ما له من عواقب إنسانية وسياسية وأمنية على كلا البلدين والمنطقة قاطبة. وللأسف، في الأشهر القليلة الماضية لم نسمع عن حدوث تطورات كبيرة فيما يتعلق بعملية السلام. وكنا نأمل في رؤية اتخاذ إجراءات سريعة

خلال الكف عن بناء القدرات العسكرية ضد إسرائيل والمحافظة على الأمن على الحدود مع مصر. وفي نفس الوقت، يتعين على إسرائيل تكثيف التدابير الرامية إلى رفع حالات الإغلاق وتيسير تحقيق التنمية في غزة مع استمرار الهدوء بشكل عام في غزة، وفقاً للقرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩). وأدعو أيضاً الجهات المانحة إلى الاستجابة على وجه السرعة للنداء الإنساني البالغ حجمه ٢٥ مليون دولار الذي أطلق في تموز/يوليه في أعقاب أزمة الكهرباء لسد فجوة التمويل الحالية البالغة ٧٠ في المائة.

بإيجاز، فيما يخص لبنان، ظل الوضع في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هادئاً على العموم. في ٣١ تموز/يوليه، ترأس اللواء ييري اجتماعاً ثلاثياً مع الطرفين، ناقش خلاله الجانبان انتهاكات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وعلامات الخط الأزرق والاتصالات الجارية ومسائل التنسيق. واحتجت القوة المؤقتة على وجود أسلحة غير مأذون بها وأفراد نظاميين في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) خلال إحياء لذكرى حرب عام ٢٠٠٦ نظمها حزب الله في ١٣ آب/أغسطس. وتستمر العمليات العسكرية ضد المقاتلين على الحدود الشرقية مع الجمهورية العربية السورية. ونتيجة لاتفاقات أبرمت محلياً، تم إجلاء عدد من المقاتلين واللاجئين من منطقة عرسال إلى مناطق في سورية. ويظل تقديم الدعم إلى القوات المسلحة اللبنانية وغيرها من المؤسسات الأمنية باعتبارها الجهات الوحيدة المسؤولة عن حماية الأمن والاستقرار في لبنان، مهما.

وفي الجولان السوري، جرى الحفاظ على وقف إطلاق النار القائم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وإن كان ذلك وسط أجواء متقلبة بسبب النزاع الدائر في سورية. وأعلنت كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية عن التزامهما المستمر باتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية ودعمهما للعودة الكاملة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك إلى المنطقة الفاصلة، إذا سمحت الظروف بذلك.

نشعر بالقلق إزاء الأزمة الخطيرة التي يعاني منها السكان بسبب تلك العملية التراكمية التي استمرت على مدى سنوات طويلة واتسمت بآثار النزاعات المسلحة وإهمال السلطات الإقليمية. ويواجه السكان البالغ عددهم ٢ مليون نسمة من الفلسطينيين المقيمين في غزة والذين يعيشون في ظروف شاقة للغاية - ومنها أزمة الكهرباء على سبيل المثال - احتمال نشوب نزاع جديد قد يؤدي إلى كارثة إنسانية ربما تؤجج نيران التطرف في المنطقة بأسرها. وعليه، ندعو السلطات الفلسطينية والإسرائيلية، فضلا عن قادة حماس، إلى التوصل إلى حل عاجل لمختلف المشاكل التي تهدد بانزلاق غزة إلى ذلك المصير.

ختاما وكما ظللنا نفعل منذ عام ١٩٤٧، فإننا نكرر تأكيد التزام أوروغواي الثابت بعملية السلام في الشرق الأوسط، ونعرب عن شعورنا بالقلق إزاء الشلل الذي أصابها وطال أمده. ولتحقيق ذلك الهدف الذي طال انتظاره - المتمثل في حل الدولتين - فإنه يجب على الطرفين أن يستأنفا المفاوضات الثنائية المباشرة. فذلك هو الخيار الوحيد الذي يسمح بالتعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين وتحقيق الرفاه والأمن لشعبيهما. ولا يزال المجتمع الدولي يطالب بالتوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض السياسي، بوصفه السبيل الوحيد للخروج من هذا النفق المظلم الذي لا نهاية له. ونرحب بجميع جهود الوساطة وتيسير العملية التفاوضية من جانب أعضاء المجلس. ونطالب مرة أخرى بالاستجابة إلى نداءات المجتمع الدولي فضلا عن تمكينه من تقديم المساعدة اللازمة. وينبغي ألا يغيب عن البال أنه لا غنى عن السلام في سياق التعايش بين الدول. وبالمثل تظل إمكانات التعاون الإنمائي بينهما في المستقبل قائمة دون مساس. فليكن الطرفان قدوة، وليكونا رائدين وليتحليا بالشجاعة التي تمكنهما من التفاوض على السلام وتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط المنكوبة هذه.

السيد لورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)
(تكلم بالإسبانية): بداية، تود بوليفيا أن تشكر الأمين العام

فيما يخص عملية السلام ونتائج ملموسة بقدر أكبر في أعقاب نشر تقرير المجموعة الرباعية (S/2016/595، المرفق) واعتماد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، لكن ذلك لم يحدث.

ولم يتخذ الطرفان حتى الآن أي تدابير لعكس الاتجاهات التي تهدد حل الدولتين، على الرغم من التوصيات القيمة الواردة في تقرير المجموعة الرباعية، التي نشرت قبل أكثر من عام. ونحن نتطلع إلى عرض المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف للتقرير الفصلي الثالث بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، في أيلول/سبتمبر المقبل. وعلى الرغم من أننا لا نتوقع تغييرا كبيرا مقارنة بالإحاطة الإعلامية التي قدمها خلال المناقشة المفتوحة في حزيران/يونيه الماضي (انظر S/PV/7977)، إلا أننا نعيد التأكيد على اهتمامنا بتعميمه في نسخة خطية قبل جلسة الشهر القادم بحيث نتمكن من تحليل المعلومات المقدمة إلينا، وإعطاء انطباعاتنا بعد قراءة متأنية للوثيقة.

وقد أعرينا قبل شهر (انظر S/PV.8011) عن إدانتنا وشعورنا بالقلق إزاء تصاعد أعمال العنف في أعقاب الهجوم الإرهابي على ساحات المساجد في القدس. ولحسن الطالع لم تنفذ حكومة إسرائيل بعد انقضاء بضع ساعات على ذلك الهجوم التدابير الأمنية الجديدة التي يرى الجانب الفلسطيني أنها تؤثر سلبا على الوضع الراهن للأماكن المقدسة. ونتيجة لذلك، أمكن الحد كثيرا من أعمال العنف التي ألحقت الضرر بالأراضي الفلسطينية على مدى ما يزيد على ١٠ أيام. وفي ذلك الصدد، نطلب إلى السلطتين الإسرائيلية والفلسطينية بذل قصارى جهدهما لتفادي الاستفزازات التي تزيد من حدة التوتر والعنف وتقوض الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في إطار السعي إلى استئناف مفاوضات السلام الثنائية بين إسرائيل وفلسطين بهدف تحقيق حل الدولتين.

وفيما يتعلق بغزة - وهي الحالة التي حجبتها عن مجلس الأمن عدة كوارث إنسانية أخرى تواجه المنطقة - فإننا لا نزال

ومع ذلك، فإن من الضروري إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى حل النزاع بين إسرائيل وفلسطين في مجلس الأمن. ويتعين علينا أن ندرك أنه تقع علينا مسؤولية ضمان السلم والأمن الدوليين، وأن نتخذ إجراءات حسنة التوقيت لأجل الحفاظ على سلامة كلا الشعبين. وينبغي ألا نسمح لأنفسنا بالانغماس في أساليب المماثلة التي تستخدمها السلطة القائمة بالاحتلال بغرض مواصلة أنشطتها الاستيطانية. فمن غير المقبول أن تواصل حكومة إسرائيل على هذا النحو الصارخ - وبذريعة حفظ الأمن والنظام العام - سياساتها وممارساتها الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع الأرض الفلسطينية المحتلة ومكانتها، بما فيها القدس الشرقية ومنذ عام ١٩٦٧. ويجب علينا أن نتذكر أن تلك التدابير قد أدانها مجلس الأمن في عدة قرارات، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ولا يمكننا التناقص عن العمل والسماح بتكرار تلك الممارسات التي حدثت في تموز/يوليه الماضي خلال الاشتباكات التي شهدتها القدس الشرقية والضفة الغربية. لتكرارها. وبصفتنا أعضاء المجلس، فلا يمكننا السماح بحدوث المزيد من أعمال العنف التي لن تؤدي إلا إلى زيادة عدد القتلى، سواء كانوا إسرائيليين أم فلسطينيين.

وتؤكد بوليفيا مرة أخرى أن عدم مساءلة إسرائيل عن انتهاكات القانون الدولي سيؤدي إلى تعزيز ثقافة الإفلات من العقاب، وبالتالي تكرار الانتهاكات والإضرار بصون السلم الدولي، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس حقوق الإنسان د-٢١/١.

ونعرب مرة أخرى عن التزامنا بالتنفيذ الفوري والحسن التوقيت للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونكرر الدعوة إلى تعميم التقرير القادم مقدما وخطيا على أعضاء المجلس كي يتسنى لهم النظر فيه بالعناية اللازمة. ويجب في ذلك السياق، وقف جميع الأنشطة الاستيطانية للحكومة الإسرائيلية في الأراضي

المساعد للشؤون السياسية، السيد ميروسلاف ينتشا، على إحاطته الإعلامية هذا الصباح. وترمي بوليفيا بحضورها لهذه الجلسة إلى الإعراب عن قلقها إزاء التطورات الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فنحن نشعر بالقلق إزاء المعلومات التي عممها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والتي تفيد بأن إسرائيل قد هدمت دار حضانة للأطفال في منطقة يقطنها السكان البدو في جبل البابا الواقع في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية في صبيحة يوم ٢١ آب/أغسطس. ونود أن نعرب عن رفضنا القاطع لمثل هذا الإجراء الأحادي الذي اتخذته حكومة إسرائيل، كونه يشكل انتهاكا للقانون الدولي ولحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وعلى النحو الذي أعرب عنه المجلس في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، فإن الوفاء بمبادئ الميثاق يتطلب إرساء السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط. ويقتضي أن يشمل ذلك ضمن أمور أخرى، إنهاء جميع المطالبات أو حالات الاحتراب والاعتراف بسيادة جميع دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، فضلا عن احترام حقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعرّف بما دون تعرضها للتهديدات أو أعمال القوة.

وبالنسبة لبوليفيا، فإن حل الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب داخل حدود آمنة معترف بها لكل هو البديل الوحيد الذي يمكن فلسطين - على أساس الحوار - من النهوض وتحقيق التنمية الكاملة في جميع المجالات - سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا. وفي ذلك الصدد، فإننا نؤيد ونشيد بالجهود المبذولة كافة لأجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع بين فلسطين وإسرائيل، من قبيل مبادرة السلام العربية، وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وغيرها من المبادرات الساعية إلى ضمان تحقيق السلام العادل والدائم لكلا الشعبين. ونؤكد مجددا التزامنا الكامل بتعددية الأطراف وبالمناقشة في إطار احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

والدعوة الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

الفلسطينية المحتلة، علاوة على وقف أي أنشطة توسعية من شأنها القضاء على أي إمكانية للحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ونؤكد مجدداً وبحزم أن السبيل الوحيد لإيجاد حل طويل الأجل للنزاع هو حل الدولتين، مع بقاء الدولة الإسرائيلية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، ضمن الحدود الدولية لما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.